جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Fatima.Maytham@nahrainuniv.edu.iq

الثقة المجتمعية وبناء السلام في العراق

فاطمة ميثم مصطفى
Fatima Maitham Mustafa

الملخص

تعد الثقة المجتمعية من أهم العوامل المؤثرة في بناء المجتمعات السلمية المستدامة ، فهي تشكل الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، وتؤثر بشكل مباشر على قدرة المجتمع على التعامل مع التحديات والصراعات. تحاول هذه الدراسة توضيح مفهوم الثقة المجتمعية وأهميته في عملية بناء السلام في العراق، مع التركيز على العوامل التي تؤثر عليها والعقبات التي تواجهها، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات لتعزيزها.

ونظرا لتعدد المفاهيم المقاربة في مدارس حل النزاعات وبناء السلام فتن الدراسة ستقوم بتحليل هذه المفاهيم وتوضيح اهميتها في السياق العراقي ، وتشير الثقة المجتمعية إلى الشعور بالأمان والاطمئنان الذي يشعر به الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه المؤسسات في المجتمع ،وهي تتجسد في الاعتقاد بأن الآخرين يعملون بما فيه الصالح العام وأنهم يمكن الوثوق بهم ، كما تشمل الثقة المجتمعية الثقة في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وقادة الرأي. كما تسعى الدراسة بجانب فهم الثقة المجتمعية التحديد العوامل التي تعيق بناءها و اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيزها، والذي يتطلب جهوداً مكثفة على عدة مستويات ،بما في ذلك الحوار الوطني الشامل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والإصلاحات السياسية والامنية،كما يتطلب مشاركة كافة شرائح المجتمع في عملية بناء السلام بما فيه المرأة والشباب والمجتمع المدني،ورغم التحديات التي تواجه العراق إلا أن هناك فرصا حقيقية لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال من خلال تبني مجموعة من الإجراءات العملية والعمل الجاد من قبل جميع الأطراف المعنية .

الكلمات المفتاحية: الثقة المجتمعية ، بناء السلام ، بناء الثقة ، العراق

Abstract

Community trust is considered one of the most important factors influencing the building of sustainable peaceful societies. It forms the basis on which relationships between individuals and communities are based, and directly affects the ability of society to deal with challenges and

conflicts. This study attempts to clarify the concept of community trust and its importance in the peacebuilding process in Iraq, focusing on the factors that affect it and the obstacles it faces, in addition to presenting some proposals to enhance it. Given the multiplicity of concepts in conflict resolution and peacebuilding schools, the study will analyze these concepts and clarify their importance in the Iraqi context. Community trust refers to the feeling of security and reassurance that individuals feel towards each other and towards institutions in society. It is embodied in the belief that others are working for the public good and that they can be trusted. Community trust also includes trust in government institutions, non-governmental organizations, and opinion leaders. The study also seeks, in addition to understanding community trust, to identify the factors that hinder its construction and propose practical strategies to enhance it, which requires intensive efforts at several levels, including comprehensive national dialogue, enhancing balanced economic and social development, and political and security reforms. It also requires the participation of all segments of society in the peacebuilding process, including women, youth, and civil society. Despite the challenges facing Iraq, there are real opportunities to achieve tangible progress in this area by .adopting a set of practical measures and hard work by all concerned parties
Keywords: Community trust, peace building, confidence building, Iraq •

المقدمة

تعد الثقة المجتمعية عنصراً حيوياً في بناء السلام والاستقرار في المجتمعات التي تعاني من الصراعات. في حالة العراق، فإن ضعف الثقة المجتمعية يمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة المؤسسات. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الثقة المجتمعية في السياق العراقي، وتحديد العوامل التي تساهم في تعزيزها أو إضعافها، و اقتراح مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تساهم في بناء الثقة وبالتالي تحقيق السلام المستدام ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لبناء السلام في العراق، لا تزال التحديات قائمة . ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف الثقة المجتمعية بين الأفراد أو بين الأفراد والحكومة تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص أسباب ضعف الثقة المجتمعية في العراق، وتحديد العوامل التي تعيق بناءها، و اقتراح آليات لتعزيزها .

اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى فهم عميق للثقة المجتمعية في العراق، وتحديد العوامل التي تؤثر عليها سلبًا و إيجابًا. سيتم التركيز على العلاقة بين الثقة ومؤشرات التنمية، ودراسة تأثير النزاعات على الثقة. كما سيتم اقتراح مؤشرات لقياس الثقة وإجراءات لتعزيزها.

إشكالية البحث:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها : تُعد بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم في البلاد. بعد سنوات من الصراع والنزاع، هناك حاجة ملحة لإرساء علاقات طيبة وتعزيز التفاهم المتبادل بين الأطياف السياسية والدينية والعرقية في العراق. وهذا يقود إلى طرح التساؤلات الآتية :

1. ما هو مفهوم الثقة المجتمعية ؟
2. ماهي اسباب ضعف الثقة المجتمعية في العراق ؟
3. ماهي آلاليات التي تعززالثقة المجتمعية في العراق ؟
4. كيف يمكن معالجة التحديات التي تواجه الثقة المجتمعية في العراق؟

فرضية البحث:

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها : أن تعزيز الثقة المجتمعية في العراق من أجل بناء السلام يتطلب ذلك جهودًا مكثفة على عدة مستويات، بما في ذلك الحوار الوطني الشامل، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، والإصلاحات السياسية والأمنية. كما يتطلب الأمر مشاركة كافة شرائح المجتمع في عملية بناء السلام، بما في ذلك المرأة والشباب والقادة والمجتمع المدني. .

الاطار المنهجي للبحث:

لإثبات فرضية البحث يجب اتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث التي يتم اختيارها حسب طبيعة الموضوع ولدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على

المنهج التحليلي الوصفي : تم اعتماد هذا المنهج لتحليل ووصف مستوى الثقة المجتمعية في العراق وتحليل العلاقة بين الثقة المجتمعية وبناء السلام للوصول إلى آليات تعزيز الثقة

هيكلية البحث:

من اجل الوقوف على ابرز نقاط التحليل والتقصي لمفاصل هذا البحث ،ومحاولة التحقق من الفرضية المطروحة تم تقسيم البحث على

المبحث الأول : الثقة المجتمعية وبناء السلام (نظرة عامة)

تعد الثقة المجتمعية من الركائز الأساسية لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة، وذلك لكونها القوة الدافعة التي تحرك التعاون، وتشجع الحوار، وتبني جسور التفاهم بين الأفراد والجماعات المختلفة. يتناول هذا المبحث العلاقة الوثيقة بين الثقة المجتمعية وبناء السلام مستكشفا ابعاد هذا الارتباط المفاهيمي واهميته في تحقيق الاستقرار، تم تقسيم المبحث على مطلبين يتناول المطلب الأول الثقة المجتمعية اما المطلب الثاني يتناول بناء السلام.

المطلب الاول :الثقة المجتمعية

تعرف الثقة المجتمعية على انها الإيمان المتبادل بين أفراد المجتمع ومؤسساته ويعملون معًا لتحقيق مصلحة مشتركة، إنها شعور بالأمان والاطمئنان بأن الآخرين سيحترمون حقوقهم، وأنهم يمكنهم الاعتماد عليهم في أوقات الحاجة(1) ، تتجذر الثقة المجتمعية في مجموعة من العوامل، بما في ذلك(2):

1. العدالة والإنصاف: عندما يشعر الأفراد بأنهم يعاملون بعدالة و إنصاف، فإنهم يصبحون أكثر ثقة في النظام القائم.

2. الشفافية والمساءلة: إن الشفافية في اتخاذ القرارات والمساءلة عن الأفعال تساهم في بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم.

3. الحوار والتسامح: الحوار البناء والتسامح مع الآراء المختلفة يعززان التفاهم المتبادل ويقوّيان الروابط الاجتماعية.

4. المشاركة المجتمعية: عندما يشعر الأفراد بأنهم شركاء في بناء مجتمعهم، فإنهم يصبحون أكثر ارتباطًا به وأكثر استعدادًا للمساهمة في تحقيق أهدافه.

وهناك بعض الباحثين من يعرف بناء الثقة المجتمعية على انها عملية ديناميكية تتطلب التزاما مستمرا وتطويرا مستمرا للجهود المبذولة وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة وهي كالاتي:

1. الشفافية والمساءلة: ينعكس تطبيق استراتيجية الشفافية والمساءلة على ارض الواقع من خلال (3):

أ- نشر المعلومات: يجب على المؤسسات الحكومية والخاصة أن تكون شفافة في اتخاذ القرارات، وأن تنشر المعلومات بشكل واضح ومفهوم للجميع.

ب- المساءلة: يجب أن يكون هناك آليات واضحة للمساءلة، بحيث يتم محاسبة المسؤولين عن أي أخطاء أو إخفاقات.

ج- مكافحة الفساد: مكافحة الفساد بكل أشكاله، حيث يعتبر الفساد من أهم عوامل تآكل الثقة المجتمعية.

2. المشاركة المجتمعية: تتحقق هذه الاستراتيجية على ارض الواقع من خلال(4) :

أ- تشجيع المشاركة: يجب تشجيع المواطنين على المشاركة في صنع القرار، وتقديم الآراء والمقترحات.

ب- تكوين اللجان المجتمعية: تشكيل لجان مجتمعية تمثل مختلف شرائح المجتمع لمناقشة القضايا المحلية.

ج- تفعيل دور المجتمع المدني: دعم دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تعزيز التنمية المجتمعية.

3. العدالة والإنصاف: تعتبر من اهم الاستراتيجيات لإعادة بناء الثقة المجتمعية وتتحقق عن طريق(5) :

أ- تطبيق القانون: تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف على الجميع، دون تمييز.

ب- حماية حقوق الإنسان: حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان المساواة بين جميع أفراد المجتمع.

ج- مكافحة التمييز: مكافحة جميع أشكال التمييز، سواء كان على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو أي شكل آخر من أشكال التمييز.

4. استراتيجية بناء الثقة بين المؤسسات والمواطنين وتتحقق عن طريق(6):

أ- الحوار المستمر: فتح قنوات للحوار بين المؤسسات والمواطنين، والاستماع إلى آرائهم ومخاوفهم.

ب- تحسين الخدمات: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتلبية احتياجاتهم.

ج- الوعي المجتمعي: نشر الوعي المجتمعي بأهمية الثقة، وكيفية بناءها والحفاظ عليها.

5. تعزيز الهوية الوطنية: وتتحقق عن طريق(7) :

أ- تعزيز القيم المشتركة: تعزيز القيم المشتركة التي تجمع أفراد المجتمع، مثل الوطنية والانتماء.

ب- احياء التراث: احياء التراث الثقافي، وتعزيز الشعور بالانتماء إلى الهوية الوطنية.

ج- الاحتفال بالمناسبات الوطنية: الاحتفال بالمناسبات الوطنية، وتعزيز الروح الوطنية.

6. الاستثمار في التعليم(8):

أ- نشر الوعي: نشر الوعي بأهمية التعليم، ودوره في بناء المجتمعات المتقدمة.

ب-تطوير المناهج الدراسية: تطوير المناهج الدراسية لتشمل قيم التسامح والاحترام المتبادل.

ج- توفير فرص التعليم: توفير فرص التعليم للجميع، بغض النظر عن الجنس أو الطبقة الاجتماعية.

فضلا عن هذه الاستراتيجيات، يمكن تطبيق العديد من المبادرات الأخرى التي تساهم في بناء الثقة المجتمعية(9)، مثل:

- تطوير البرامج التطوعية.
- تنظيم الفعاليات الثقافية والاجتماعية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- توفير فرص العمل للشباب.

انطلاقا من مفهوم الثقة المجتمعية هي الشعور بالارتياح والطمأنينة الذي يشعر به الأفراد تجاه مؤسساتهم ومجتمعهم، ويعتمد على مدى إيمانهم بأن هذه المؤسسات تعمل لمصلحتهم وبأنها عادلة وشفافة، هذه الثقة ليست مجرد شعورعابر، بل هي بنية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل وتؤثر بدورها في العديد من الجو انب الحياتية. تقسم هذه الثقة الى نوعين:

1. البعد الرأسي : يشير إلى الثقة في المؤسسات الرسمية مثل الحكومة، القضاء، الشرطة، وغيرها، هذه الثقة تتشكل بناءً على مدى أداء هذه المؤسسات لمهامها، وشفافيتها، وعدالتها في تطبيق القو انين(10).

2. البعد الأفقي: يشير إلى الثقة بين الأفراد أنفسهم، وبين المجموعات المختلفة في المجتمع. هذه الثقة مبنية على التسامح، الاحترام المتبادل، والتعاون(11).

ولهذا التقسيم أهمية حيث لا يمكن فصل الثقة الرأسية عن الأفقية، فالثقة في المؤسسات تعززالثقة بين الأفراد والعكس صحيح ،عندما يشعرالأفراد بأن مؤسساتهم تحمي حقوقهم وتعمل لمصلحتهم، فإنهم يميلون إلى الثقة ببعضهم البعض ، والتأثير المتبادل أي خلل في أحد البعدين يؤثر على الآخر، فمثلاً، انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية يضعف الثقة الرأسية، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الأفراد وتصاعد الصراعات.

يعرض الاطارالمفاهيمي التالي الخصائص المبنية أعلاه :

شكل رقم (1) نموذج مفاهيمي متعدد الابعاد لبناء الثقة المجتمعية

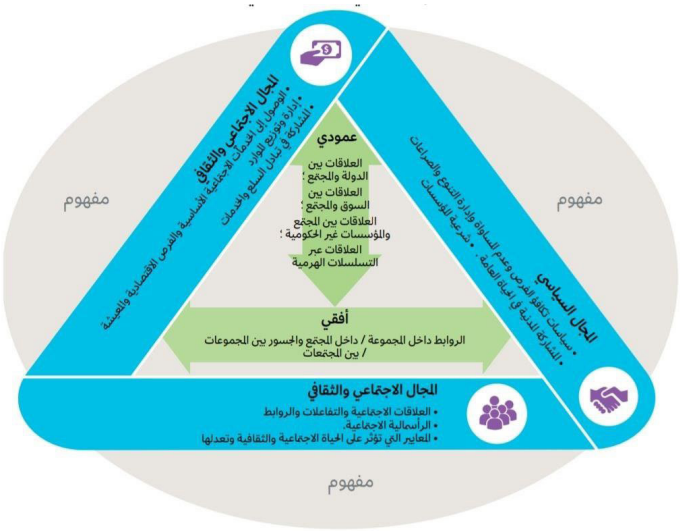

هيئة الإغاثة الكاثوليكية ، اساسيات بناء السلام (دليل المشارك)،أمريكا ،2021، email@crs.org

ختامًا، بناء الثقة المجتمعية هي عملية معقدة وضرورية تتطلب تضافرالجهود من جميع الأطراف، لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء للمجتمع .

المطلب الثاني : مفهوم بناء السلام

مفهوم بناء السلام هو مفهوم متعدد الأوجه ومعقد، يتجاوزغياب الصراع المباشر، إنه حالة ديناميكية تتطلب وجود بنية اجتماعية قوية تقوم على العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار، بالإضافة إلى غياب العنف بكل أشكاله.

وللوصول لفهم افضل لمفهوم بناء السلام عرفته الوكالة كاريتاس الدولية على انه مشروع طويل المدى لبناء مجتمعات سلمية ومستقرة ، بالبناء على أساس ثابت من العدالة والمصالحة(12).

وفي تعريف اخريتضمن بناء السلام إطارواسع من الجهود من قبل أطراف متنوعة في الحكومة والمجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والدولية لمعالجة الآثار الفورية والأسباب الجذرية للصراع قبل و أثناء وبعد وقوع الصراع العنيف(13).

ان بناء السلام هو عملية معقدة وشاملة تهدف إلى تحويل المجتمعات التي مزقتها النزاعات إلى مجتمعات سلمية مزدهرة بعد انتهاء الصراع، يتطلب الأمر بذل جهود مضنية لإعادة بناء الثقة، وترميم البنية التحتية، وإصلاح المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون(14).

بمعنى اخر، إن مصطلح بناء السلام كناية عن مصطلح شامل يصف طيفًا واسعًا من الجهود التي تبذلها جهات مختلفة في الحكومة والمجتمع المدني، وتُعالج عملية بناء السلام النزاع على المستوى المجتمعي والإقليمي أو الوطني من خلال عمليات تشاركية تقوم على الحواروالمفاوضات والوساطة ومعالجة الحلول الجماعية(15)، أما عملية بناء السّلام رفيعة المستوى التي تقودها الأمم المتحدة أو الدول الأمم فهي تتضمن الدبلوماسيّة الرّسميّة وجهود الوقاية من النزاع من أجل اقتلاع مسببات النزاع من جذورها، إنّ جهود بناء السلام على الصعيد المحلي تتضمن برامج الحوار وغيرها من الجهود المجتمعية الرامية إلى الحد من النزاع وتحسين العلاقات ونوعية الحياة وتستوجب عمليات بناء السلام الرّسميّة وضع هياكل لتوسيع نطاق المشاركة والمناقشة المتعمقة حول المصالح والمظالم الكامنة التي تؤجج النزاع. وتعتبر المشاركة العامة عاملا أساسيا لتحقيق نتيجة مستدامة(16).

إن قوة عملية بناء السّلام تكمن في استخدام النهج التشاركي الرامي إلى إيجاد حلول تراعي مصالح جميع المجموعات، ويُمكن أن تكون عمليات بناء السلام المماثلة لحوار مجتمعي مفيدةً في سياق حملة أو حركة غير عنيفة ترمي إلى المساعدة على بناء ائتلافات قويّة(17) ، ويُساعد كل من الحواروالمفاوضات على التوصل إلى حلول مبتكرة، والتفاوض بشأن نتيجة مستدامة بين الحركة غير العنيفة وأصحاب المصلحة الخارجيين. أما مواطن الضعف في عمليات بناء السلام فهي أنّ الحواروالتفاوض قد لا يُحققان في غالب الأحيان الفعالية المنشودة في حال اختلال موازين القوى بين المجموعات(18).

تتضمن استراتيجية بناء السلام مجموعة من العناصر المترابطة، بما في ذلك(19):

1. إعادة إعمار الاقتصاد: من خلال الاستثمار في القطاعات الحيوية وتوفير فرص العمل.
2. تعزيز الحوكمة الرشيدة: من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية شفافة ومحاسبة.
3. المصالحة الوطنية: من خلال حوار شامل بين جميع الأطراف المعنية.
4. إصلاح القطاع الأمني: من خلال بناء قوات أمنية مهنية ومحايدة.
5. دعم المجتمع المدني: من خلال تمكين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية للمشاركة في عملية بناء السلام.
6. تعزيز حقوق الإنسان: من خلال حماية حقوق جميع الأفراد دون تمييز.

تعد عملية بناء السلام مكملة لعملية حفظ السلام، حيث تهدف الأولى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بينما تهدف الثانية إلى وقف العنف وحماية المدنيين. وتتطلب عملية بناء السلام التزامًا طويل الأجل من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

المبحث الثاني: الثقة المجتمعية وبناء السلام في العراق:

دراسة حالة مدينة الموصل

قبل أن يستولي تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل، كانت المدينة تعاني من تآكل تدريجي في الثقة المجتمعية ، هذا التآكل لم يكن وليد اللحظة، بل كان نتيجة تراكم العديد من العوامل والتحديات التي ساهمت في إضعاف النسيج الاجتماعي للمدينة.

يتناول هذا المبحث تحليل للثقة المجتمعية في العراق بدراسة مدينة الموصل حالة وعليه تم تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب يتناول المطلب الأول تحليل الثقة المجتمعية في الموصل ويتناول المطلب الثاني التحديات التي تواجه بناء الثقة المجتمعية في الموصل اما المطلب الثالث فقد جاء لبيان العلاقة بين الثقة المجتمعية و بناء السلام في الموصل.

المطلب الأول: الثقة المجتمعية في الموصل "رؤية تحليلية"

تعتبر مدينة الموصل إحدى أقدم المدن في العالم، وتقع في شمال العراق على ضفاف نهر دجلة. تتميز المدينة بتاريخها العريق وحضارتها المتنوعة، وقد شهدت على مر العصور حضارات مختلفة تركت بصماتها الواضحة على المدينة. تتمتع الموصل بموقع استراتيجي مهم، مما جعلها على مر التاريخ هدفاً للعديد من الغزوات والحروب.

شهدت مدينة الموصل عام 2014 حربا ، حيث سيطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على المدينة بعد هجوم مفاجئ وواسع النطاق ، وهذا نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المعقدة وليس سببا واحدا ، لتآكل الثقة المجتمعية والتي سهلت سيطرة التنظيم الإرهابي على المدينة وفيما يلي اهم العوامل الرئيسة التي أدت ضعف الثقة المجتمعية وكانت من الأسباب المهمة لسقوط الموصل :

1.الفساد المستشري: انتشار الفساد الإداري والمالي في اغلب مؤسسات الدولة العراقية، ومؤسسات الموصل خاصة، أضعف ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها.

2. التهميش والاقصاء: شعور العديد من مكونات المجتمع الموصلي بالتهميش والإقصاء و زيادة حدة التوترات الطائفية والعرقية.

3. العنف الطائفي: موجات العنف الطائفي التي شهدتها العراق بعد الغزو الأمريكي زادت من تعميق الشرخ الاجتماعي وزرعت بذور الكراهية والشكوك بين المكونات المختلفة.

4. الضعف الأمني: والمتمثلة بضعف التسليح والتدريب حيث كانت القوات الأمنية العراقية تعاني من نقص في التسليح والتدريب، مما جعلها غير قادرة على مواجهة التحديات الأمنية.

5. استغلال داعش للأوضاع عن طريق :

1. البروباغندا الدينية: استغل تنظيم داعش الشعارات الدينية لتجنيد الشباب وتوسيع نفوذه.

2. الوعود الكاذبة: قدم تنظيم داعش وعوداً كاذبة بالعدالة والإنصاف للشعور بالظلم والإقصاء.

3. سهولة التجنيد: استغل تنظيم داعش ضعف الروابط الاجتماعية وتآكل الثقة لتجنيد الشباب، وخاصة أولئك الذين شعروا باليأس والإحباط.

4. قبول أفكار التنظيم الإرهابي : وجد العديد من الشباب في أفكار تنظيم داعش ملاذاً آمناً، خاصة بعد أن فقدوا ثقتهم في الدولة والمؤسسات الرسمية.

5. تسهيل العمليات: ساهم ضعف الروابط الاجتماعية في تسهيل عمليات التنظيم، حيث لم يعد السكان يثقون في بعضهم البعض ، هذه كانت اهم العوامل الأساسية التي ساهمت في تآكل الثقة المجتمعية في مدينة الموصل والتي بدورها مهدت لسيطرة تنظيم داعش وعليه هنالك مجموعة من المتطلبات الضرورية لتحقيق الثقة المجتمعية في

الموصل لاسيما بعد مرحلة داعش والتي تمثل هي الأخرى مرتكزات حل اشكاليات عدم استقراره او تحقيقه وتتلخص بالاتي(20) :-

1. ضرورة حث النظام السياسي في العراق ككل ودور الحكومة المحلية في الموصل كجزء من هذا النظام على العمل بكل الامكانيات لترتيب بيته الداخلي بعدالة ودون تمييز و انحياز وبالسرعة التي تتناسب مع حجم المحن التي يواجهها المجتمع

2. اتخاذ اجراءات واضحة لتحديد كافة الاطراف المعنية في المجتمع الموصلي دون استثناء ومهما كان حجمها واشراكها في عملية مصالحة حقيقية تضمن تعايشاً فعلياً لا صورياً.

3. اشراك المرأة الموصلية في عملية صنع السلام ومنحها دوراً فعالاً

4. ضرورة تجاوز القيادات السياسية والعسكرية والمدنية والمحلية مصالحها الخاصة ومنح الأولوية للتفكير بالمصلحة العامة للبلد.

5. ايجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى لأحتضان كافة الافكار البناءة والمشاريع المهدة لبناء الموصل والوطن ككل. على وفق اسلوب فعال تجنباً لاندلاع النزاعات المحلية مجدداً.

6. ايجاد مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على اشاعة ثقافة التعايش السلمي في العراق شريطة تو افر النية الحقيقية والتوجيه الدقيق والجهود الصادقة في هذا المجال.

7. بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي بشكل عام والموصلي بشكل خاص وتعزيز هويته الوطنية اذا ما اريد للاستقرار ان يستتب والتعايش ان يتجذر مما سينعكس ايجابياً على عملية تعزيز السلم الاهلي وهذا يتطلب اتفاقاً سياسياً بين كافة القوى السياسية في البلاد لا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية والتي ستقوم بدور المشجع على التقارب والتصالح والدعوة لنسيان اثار الماضي المليء بالآلام والحقد والكراهية(21) . الادارة السلمية للتعددية المجتمعية والتي تحفظ للجماعات المتنوعة داخل المجتمع الموصلي العيش بسلام على الارض والتعبير عن تنوعها في اجواء من الاحترام المتبادل.

الاحتكام الى القانون في حل الخلافات الداخلية والذي يعد اهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي, وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة. و تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التي بدء نشاطها يتصاعد لاسيما بعد مرحلة داعش والتي تعمل على تنمية روح التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وممارسة دور رقابي على عمل الاجهزة الحكومية ان السعي لتحقيق متطلبات التعايش السلمي والاندماج المجتمعي في الموصل وغيرها من محافظات العراق ككل يواجه مجموعه من التحديات التي تقف مواجه لعمليات تحقيق هذا الاندماج والتعايش من اجل تثبيت دعائم النمو والتقدم من خلال اعادة البناء والاعمار في الموصل, لذا سنحاول تسليط الضوء على ابرز هذه التحديات من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني : تحديات بناء الثقة المجتمعية في الموصل

نستطيع أن نصف المعوقات بالخلل الذي يعتري مختلف المجتمعات وهي جاهزة للظهور عندما يضعف البناء الاجتماعي، والخلل الاجتماعي يبدأ من الفرد إلى الأسرة فالمجتمع، وتارة ينعكس من المجتمع على الأفراد وهو الأخطر، ففي الازمات التي يمر بها المجتمع ومنها المجتمع العراقي اليوم الذي يعاني من ظاهرة الإرهاب وظاهرة العنف بكل أنواعه إلى ظاهرة البطالة وظاهرة الأرامل والمطلقات وظاهرة الأيتام وظاهرة التخمة الأسرية، وهي الزيادة في عدد أفراد الأسرة بحيث تصبح غير مسيطر عليها من حيث السكن ومن حيث المتابعة ومن حيث التعليم .. فالتسرب الذي يحدث للأولاد في الشوارع هو من مظاهر الخلل الاجتماعي، لذلك سوف نحاول إبراز أهم التحديات التي تعرقل عملية بناء الثقة المجتمعية في محافظة الموصل.

أولا : التحدي الاجتماعي :

يعتبر المجتمع الموصلي مجتمع تعددي وإن المجتمع التعددي في تعريف أكثر الباحثين هو مجتمع ذو بنية مركبة على درجة متفاوتة من التعقيد تبعا لدرجات التفاوت بين الخصوصيات التي تميز كل جماعة عن الأخرى، دون أن تحصل ما بين تلك الجماعات عملية انصهار فعلي، ومن هنا فإن المشكلة التي تواجهها المجتمعات التعددية هي قضية الانصهار المجتمعي وممارسة الدولة لدورها كسلطة سياسية فاعلة، وذلك لان تراكم الخصوصيات ينمي شخصية الجماعة الإثنية أو الطائفة ويقاوم عملية ذوبانها في مجتمع سياسي اكبر منها، فالطوائف التي عادة ما تكون متماسكة ومنظمة ولها خلفياتها التاريخية المتجذرة عادة ما تمتلك سلطة سياسية تكون بمثابة أداة تعبيرها عن خصوصياتها في الدولة والترتيبات السياسية للتعددية ويجب الاعتراف بأن الشعب العراقي، شأنه شأن معظم الشعوب الأخرى، متعدد الأعراق والأديان والمذاهب والقبائل ... الخ، وأن تعددية مكونات الشعب ليست سبة، بل هي مدعاة للتأخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية والولاء للوطن و إثراء المجتمع لو أحسن التعامل معها بعقلانية وعدالة، يأتي العراق ضمن الدول العربية التي تتمتع بدرجة عالية من التعددية الإثنية التي تلعب دورا واضحا في رسم حاضرة ومستقبلة. وكانت محافظة الموصل من أكثر محافظات العراق تعايشاً حيث فيها الكثير من الإثنيات ولكن كلهم يعيشون سواسية إلى أن جاء ما يسمى بتنظيم "داعش" وهدم الأواصر الاجتماعية.

إن ما سببه داعش من قتل الطوائف معينه واديان بذاتها ساهم في خرق البنية الاجتماعية، بالإضافة إلى نزوح العوائل من منازلهم و افتراشهم للمدارس أو الجوامع ساهم من اختلاط العوائل وبخاصة المراهقين والأطفال، وبأعداد كبيرة جدا، يؤدي إلى انتشار بعض العادات السلبية بين المراهقين وكذالك الأطفال هذا فضلاً عن ظهور مشاكل ومشادات بين العوائل المختلفة الطباع والعادات. بالإضافة إلى الخدمات التعليمية وكما هو معلوم أن مناطق العراق كافة تعاني من تردي خدماتها التعليمية بشكل كبير، فعدد طلاب الصف الواحد، قد بلغ أرقاما قياسية، وأن كثيرا من المدارس قد خفضت ساعات دوامها، لتشارك أكثر من مدرسة في بناية واحدة، والبعض الآخر طالته صفقات الفساد، فهدم ولم يعمر، فضلا عن تردي خدماتها الصحية بشكل كبير، والبعض الآخر سكنه النازحون.

ثانيا :التحديات الاقتصادية . وتتمثل بالاتي :

1. البطالة : يرى الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان : أن احد اسباب تسهيل دخول قوى الارهاب (داعش) كانت البطالة التي يعاني منها الشباب، فلابد من توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب منها تأمين معيشتهم ومنها اعادة اعمار مدينتهم، فالمرافق بشتى انواعها التي تم تخريبها في الموصل تحتاج الى اعادة اعمار ولا يتم ذلك الا بسواعد ابنائها، فيكونون الحجر الاساس لاسيما وان الشعب العراقي تصل فيه نسبة الشباب بين اعمار 15 . 35 عاماً الى 66% ، وعليه لابد من الاعتماد على الشباب لإعادة اعمار الموصل بشكل خاص والبلد بشكل عام، فالشباب اذا ما تم تسخيرهم لبناء مدينتهم سيوفرون فرص عمل لهم وفرص للمعيشة وسيعزفون عن اي اعمال تسيء للمدينة، فضلاً عن انهم سيضيفون للناتج الاجمالي المحلي فالموصل تحديداً تسهم في توفير (25) بالمئة من السلة الغذائية العراقية.

2. التعليم والبناء والاعمار : تنطلق عمليات بناء مؤسسات الدولة كافة لاسيما المدارس والجامعات من مقولة التعليم ثم التعليم ثم التعليم ثم الصحة تسهم في بناء المجتمع، فبالتعليم تضمن رأس مال بشرياً, وهذه الثروة لا تعوض ولا تسمح باستقدام عمالة بشرية من الخارج وعليه فان الموصل تحتاج الى 100 مليار لإعادة اعمارها، فلابد من بناء ما بين 300 الى 400 الف وحدة سكنية كبناء عامودي لحل ازمة السكن لاسيما بعد الخراب الذي طال مناطق بأكملها، علماً ان المواد الاولية للبناء واعادة الاعمار متوفرة في الموصل بكميات هائلة من الحجر والاسمنت والمواد الأخرى، هي فقط تحتاج الى العزيمة والجدية في العمل لتعود افضل مما كانت عليه, وان هذا التحدي مهم جداً كي تعود ثقة المواطن الموصلي تحديداً بحكومته التي سيشعر بأنه لم تتركه بعد كل ما عاناه وما خسره .

ثالثا : التحديات السياسية: والتي يمكن حصرها بما يلي:

1. الطموح لاتخاذ السلطة هدفا وغاية باستغلال عواطف طائفة معينة وقصور النظرة إلى مخاطر هذا الاتجاه.

2. عدم الثقة السائد في تعامل الأطراف السياسية ونظرة الشك التي يمارسها كل طرف تجاه الآخر.

3. الارتزاق السياسي والانتهازية لدى البعض لشعورهم أنهم في ظل سيادة مبدأ المواطنة لا مكان لهم لأنها تعني مشاركة واسعة للجميع في مناحي الحياة المدنية والسياسية لإرساء مجتمع المساواة والتكافؤ.

4. تمسك كل طرف سياسي بوجهة نظره حسب ما يراه هو بعيدا عن روح التفاهم المشترك متخندقا بقوة كتلته في هذا الجانب أو ذاك وبما انعكس سلبا على المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.

5. تباين أراء النخب السياسية خاصة المشاركة في العملية السياسية من مفهوم المحاصصة الطائفية حيث يشوبه في كثير من الأحيان الغموض والضبابية وحتى مجلس المحافظة القائم الذي ولد بصعوبة كبيرة توازنات وتقاطعات معقدة، فأنه جاء هش ناهيك عن ضعف كفاءتها وقلة تجربته وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والإثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة، والأكثر من ذلك ما كان للمحاصصات من دور سلبي أخر لا يتعلق بالخبرة والكفاءة فحسب بل على صعيد ما يسمى بالوحدة الوطنية التي كانت شعار الحكومة المحلية لكنها لم تفلح في ذلك ولهذا جاءت الحكومة منقسمة منذ اللحظة الأولى بفعل المحاصصات والتقاسم.

رابعا : التحديات الأمنية وتتمثل بالاتي:

1. إن احدى أدوات استمرار التعايش السلمي في الموصل هي العمل على ايجاد معاهدة مستدامة تكون بمثابة ميثاق اجتماعي جديد بين الحكومة والمواطنين في الموصل تحديداً والتي تعد بمثابة شرط اساسي لاسيما بعد هزيمة الجماعات الارهابية عام 2017 وحتى نتجنب العودة إلى نقطة البداية. إذ أن استمرار الفساد وعدم الكفاءة في ادارة الدولة والحروب الطائفية وغيرها من العوامل التي شكلت في نهاية المطاف سقوط الموصل وغيرها من محافظات العراق الأخرى بيد داعش عام 2014 والان وبعد كل تلك التضحيات قد نشهد استراتيجيات جديدة لظهور هذه الجماعات الارهابية على الساحة بشكل اقوى من ذي قبل ما لم يتم العمل على ايجاد هذا النوع من الاتفاق.

2. اعادة الثقة بين الجيش العراقي والمواطن الموصلي يعد من اهم التحديات الأمنية التي تواجه عملية التعايش والاندماج في الموصل ، واليوم وبعد تحرير الاراضي العر اقية ومنها الموصل فان هذا التحدي يمثل نقطة مهمة يجب على الحكومة العر اقية ان تسعى لتجنبها من خلال تعزيز الاندماج والتلاحم القوي بين الجيش والقوات الأمنية ككل والمواطن لتحقيق غاية التعايش السلمي في الموصل.

المطلب الثالث : الثقة المجتمعية وبناء السلام في الموصل

الثقة المجتمعية و بناء السلام في المجتمعات المتصارعة لم تعد مطلب و انما ضرورة حتمية للحفاظ على حالة السلام والانتقال بها من حالة انية الى حالة تتصف بالدوام والاستقرار ومن اجل وضع اسس متينة لتعزيز الثقة المجتمعية و بناء السلام في المجتمع تعززالاستقراروالوحدة الوطنية بالشكل الذي يحول دون عودة اي شكل من اشكال النزاع الداخلي في المجتمع ومن اجل الوصول الى ذلك، يتطلب الأمر توفر الآليات المطلوبة التي تشكل طيف واسع من المهام التي لابد من انجازها للوصول الى حالة السلام المستدام في الدولة ، والعراق اليوم بأمس الحاجة الى تعزيز الثقة المجتمعية وتفعيل آليات السلام المختلف من التعليم الى المصالحة الى الحوار... الخ للخروج من حالة عدم الاستقرار الداخلي التي تسببت في دمار كبير لجميع مظاهر الحياة الانسانية فيه، لذلك لابد ان يكون موضوع تعزيز الثقة المجتمعية و بناء السلام من المواضيع الرئيسة في الاستراتيجية العليا للعراق ولابد ان يكون للمؤسسات دوراً فاعلاً ومؤثراً في التعريف بها من جهة ولابد للمؤسسات الرسمية من تبني استراتيجية وطنية لتحقيق ذلك بالشكل الذي يمكن العراق من بناء سلام داخلي يساهم في بناء مجتمع ودولة مستقرة. في سياق العراق وخاصة مدينة الموصل إن انتشار الطائفية، وتمدد الميليشيات، وتصاعد العنف في الموصل كانت كلها عوامل محفزة على الدعوة إلى بناء

السلام. هذه الظروف الصعبة دفعت السكان إلى البحث عن حلول جذرية لإنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار. ان تحقيق ما تقدم لا يكون ناجزاً إلا بتحقيق شراكة حقيقية بين الجهات الفاعلة على الساحة العراقية الرسمية منها والدينية والاجتماعية بل وحتى الثقافية، وان يكون لمؤسسات المجتمع المدني الدور الريادي في ذلك، والحاجة إلى رسم أهداف مسبقة توضع في اطار استراتيجية مرحلية وأخرى طويلة الأجل تركز على مجموعة من مداخل بناء السلام ولكن دو افع تعزيز الثقة المجتمعية و بناء السلام في الموصل تتحدد فيما يلي :

اولا: التوافق السياسي

من المهم التعامل مع التو افق السياسي بين صناع القرار في الدولة العراقية بمختلف توجهاتهم و انتماءاتهم على انه نقطة الانطلاق المحورية باتجاه الاتفاق على أهمية التخطيط الاستراتيجي لخدمة مختلف المجالات وفي مقدمتها المجال الثقافي للدولة وذلك لأنه المجال الوحيد الذى يحدد تكوين الدولة من حيث القيم والمبادي واللغة والدين والعادات والتقاليد، وينبغي على القادة والخبراء الذين تقع على عاتقهم عملية التخطيط الاستراتيجي الاستفادة من معلوماتهم وخبراتهم بشأن القضايا الاستراتيجية، وفي حال عدم توصل صناع القرار إلى تو افق سياسي حول هذا الامر فانه سينعكس بصورة سلبية على التخطيط ويكون عديم الفاعلية مع تضاؤل فرصة نجاحه ، او تضييق نطاق الجهد المبذول والتركيز على نطاق أصغر يمكن الاتفاق بشأنه.

ان عدم التو افق السياسي الذي يعاني منه العراق يعود في احد اسبابه الى حجم التحديات الداخلية التي تواجهها والمتمثلة في:

- قلة الخبرة في العمل السياسي التي انعكست على غياب مشروع او نموذج للسلطة يتعلق بالنهضة والعمران.
- تصاعد المطالب للعمل بالفدرالية على اسس طائفية، ومطالبة إقليم كردستان بالانفصال.
- الارادات الاقليمية والدولية الساعية الى فرض اجنداتها السياسية في العراق والمنطقة

ثانيا :مبدأ الحوار وقبول الاخر

ان ترسيخ مفهوم الصراحة في اجواء الحوار التفاعلي والذي يكون برعاية المؤسسات الاكاديمية والثقافية الرسمية وغير الرسمية يمكن ان يساهم في بناء منظومة ثقافية قادرة على استيعاب الاخر المختلف، والتعايش السلمي والابتعاد عن لغة العنف والصراع القائم على اساس التطرف، كما تتضمن هذه المنظومة الثقافية معالجة اسباب ظهور التيارات الدينية المتطرفة في العراق والذي جاء نتيجة لمجموعة من التراكمات الثقافية في مقدمتها :-

ضعف برامج التخطيط لدى بعض المؤسسات الرسمية العراقية وعلى مدى تأسيس الدولة العراقية، وهو الضعف الذي كشف عنه عجز هذه المؤسسات عن ايجاد عقد اجتماعيّ حقيقيّ بين السلطة والشعب.

الدكتاتورية والاحتكار المستمرّ للسلطة، والتي فرضت نظامًا من الهيمنة على التنمية السياسية والاجتماعية وهو احتكار لم يقتصر على السلطة السياسية و انما وصل الى السلطة الثقافية بالمستوى الذي كانت فيه السلطة تسوق ثقافتها الخاصة على الصعيدين الداخلي والخارجي من دون النظر الى الثقافة الحقيقية للمجتمع العراقي

ثالثا: النازحون

إن النزوح في العراق ليس وليد ساعته و إنما له جذور تتجلى بصفة خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وما تلاه من عنف طائفي حيث يعتبر من العوامل المنشئة للنزوح والمسرعة وخير مثال على ذلك ما حصل من نزوح كبير بعد أحداث تفجيرات سامراء ، فالنازحين داخليا في دليل المبادئ الخاص بالنزوح الداخلي الصادر عن الأمم المتحدة بالنص أشخاص أو مجموعة من الأشخاص يرغمون أو بإرادتهم على ترك أو مغادرة أماكنهم او منازلهم في مناطقهم الأصلية نتيجة أو لغرض تفادي تأثيرات نزاع مسلح او أوضاع لانتهاكات عامة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو نتيجة لكوارث طبيعية كل ذلك بشرط عدم عبورهم الحدود الدولية لدولة أخرى(22) إن أزمة النزوح لم تنتهي إلى أن بلغت ذروتها بعد

سيطرة تنظيم داعش على مناطق شمال ووسط العراق في يناير من عام 2014، وأصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، وأكثر مناطق النزوح كانت في الأنبار والموصل وصلاح الدين وديالى، وقد أدى هذا النزوح إلى خلق طبقة داخل المجتمع العراقي تتسم بالبطالة وعدم التأقلم مع الو اقع الجديد، وخلال أشهر الصيف من عام 2014، نزح أكثر من نصف مليون شخص من نينوى وبحلول نهاية عام 2015 ، بعد 18 شهرا من هجوم داعش سجلت المنظمة الدولية للهجرة، 175.000 عائلة نازح من محافظة نينوى، منهم 32.000 كانوا لا يزالون داخل المحافظة نفسها محافظة دهوك تستضيف 74.000 بينما تستضيف كل من بغداد، أربيل كربلاء والنجف حوالي 12.000 أسرة(23) ، هذه الأعداد كلها قبل بدء العمليات العسكرية، وقد تضرر أكثر من مليون شخص من الموصل وأطر افها نتيجة العمليات العسكرية. وللهجرة تأثيراتها السلبية على النسيج الاجتماعي، فقد أسهمت في تمزيق وحدة العائلة العر اقية، إذ في حالات كثيرة لا تستطيع العائلات الهجرة أو اللجوء بكاملها، أما بالنسبة للعر اقيين المقيمين في الخارج وبالأخص في الدول الغربية فأن العيش في مجتمعات ذات بنية اجتماعية وثقافية وحضارية ودينية مختلفة يسهم في العزلة الاجتماعية وقلة الاندماج في المجتمعات المضيفة .

في حقيقة الأمر، توجد عدة آليات مهمة لتعزيز الثقة المجتمعية و وتفعيل بناء السلام داخل المجتمعات، ومنها المجتمع الموصلي، من أبرزها :

1. استقرار العملية السياسية :

تعد العملية السياسية القائمة على مبادئ وأسس سليمة كإقرار "التعددية السياسية" فعليا واحترام حق جميع أفراد المجتمع بالعيش والتعايش على أرض الوطن بلا تمييز أو تفرقة وعدم إقصاء الآخرين وتجاهل آرائهم فضلا عن تداول السلطة بشكل سلمي عن طريق الانتخابات.. إلخ واحدة من أكثر المرتكزات أهمية لبناء مجتمع مستقر سياسيا واجتماعيا و اقتصاديا وامنيا. وبالمقابل، إن استقرار وتحسن العملية السياسية يعد أساس لا غنى عنه لتحسن أوضاع المجتمعات ومنها المجتمع الموصلي، اقتصادياً واجتماعياً وجعلهم يتعايشون سلمياً، وذلك لأن العملية السياسية تمثل الأساس الذي تنطلق من خلاله جميع الانشطة في المجتمع، ومن دون ذلك الأساس سوف تتعطل تلك العمليات، وهو الأمر الذي سيجعل من إدارة تلك العمليات بشكل صحيح مرهون بوجود عملية سياسية ناجحة ومستقرة.

2. تحقيق العدالة والتوازن بين الحقوق والواجبات:

يتسبب الفساد والاستبداد السياسي والقمع والقهر في قيام الثورات التي تزيدها اشتعالا المظالم الاجتماعية، حتى باتت الحاجة للعدالة بكل اشكالها و انواعها الاجتماعية - الانتقالية.. الخ) امراً مطروحاً محلياً وخارجياً، والمتتبع لمسار العدالة على المستويين المحلي والخارجي يجد تراجعا في هذا المسار نتيجة للتراجع الكبير في تطبيق حقوق الانسان التي تعد العدالة إحدى أهم اركانها، فيجد نسبة كبيرة من الفقراء والمحرومين من العديد من حقوقهم الاساسية بسبب التوترات والمظالم والحروب، وفي هكذا حالة لا يمكن ان يتحقق بناء السلام في مجتمع ما إلا من خلال تحقيق العدالة داخله بالشكل الذي لا يسمح فيه لأحدى مكوناته بالتعدي على الآخر أو باحتكار كل شيء .

3. نشر ثقافة التسامح والعمل بها:

تعد ثقافة التسامح جزء من عملية بناء السلام ومبدأ التشارك القائم على مبدأ الحرية والعدالة والتضامن والسلام"، وتعمل لتقليص النزاعات أو حسرها وتقديم حلول للمشاكل داخل المجتمع من خلال تفعيل الحوار والتعاون والتضامن. إن هدف ثقافة التسامح الأساسي هو نشر التسامح والوحدة والمحبة والتعايش داخل المجتمعات المتنوعة في ثقافاتها(24)

4. المواطنة :

تعبر "المواطنة" عن علاقة الفرد القانونية بالدولة التي عاش فيها مدة من الزمن أو ما يزال يعيش فيها وما قد يترتب

على هذه العلاقة من حقوق وواجبات بين كلا الطرفين بغض النظر عن انتماء الفرد أو العرق أو الطائفة أو الدين الخاصين به والمواطنة هي جملة من الأسس والقيم التي تمس حقوق أفراد مجتمع ما في سبيل العيش بشكل لائق يقوم على العدالة والمساواة في التمتع بالحقوق لجميع أفراد المجتمع بشكل(25) عادل وبلا استثناء إن عماد بناء السلام وكيفية تحقيقه، يعتمد بالأساس على تحقيق أسس وقيم المواطنة، فالمواطنة هي جعل جميع أفراد المجتمع يشعرون بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيشون فيه، وأن هنالك حقوقاً بالفعل متحققة لهم وأن يقتنعوا بأن عليهم بالمقابل واجبات لا بد أن يقوموا بها تجاه مجتمعهم(26) .

وإذا ما أريد بناءالسلام وتحقيقه داخل المجتمع الموصلي نرى بأنه يجب تغليب "قيم المواطنة والولاء للوطن" على حساب القيم والولاءات الفرعية الضيقة"، عند ذاك سيمكن الحديث عن وجود "تعايش سلمي حقيقي بين "مكونات مدينة الموصل"، فلا يمكن لأي مجتمع أن يتعايش أفراده تعايشاً حقيقياً إلا بجعل المواطنة وحب الوطن والولاء له هو الأساس والمرجع الذي يحتكمون إليه في إدارتهم لشؤونهم وأمورهم الحياتية.

٦ - تغليب المصلحة العامة للمجتمع على المصالح الخاصة للحكام": من بين سمات "الدولة الحديثة" هي أن تكون مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار، فإذا ما استطاعت الدولة أن تؤسس هكذا ثقافة فإن الكثير من المعوقات والمشاكل التي تعاني منها مكوناتها الاجتماعية ستتمكن من حلها، لاسيما تلك المشاكل التي تتعلق بتحقيق التعايش والسلام والاستقرار فيما بين تلك المكونات فالمصلحة العامة تعد من الأسس الهامة التي يقوم عليها العمل الجماعي"، لأنه سيشمل كل أفراد المجتمع وليس بعضهم، فإذا ما حصل ذلك فإن فرصة بناء السلام " ستكون ممكنة.

الخاتمة والتوصيات :

تعد الثقة المجتمعية الركيزة الأساسية لكل مجتمع ناجح لانشغال مواطنيه بالجانب العلمي والثقافي والتكنلوجي بصورة كبيرة مع احترام كل الديانات والمذاهب والاطياف والعقائد لكل مكونات المجتمع ، لاسيما واذا علمنا ان التنوع والاختلاف حقيقة كونية ويعبر عن أرادة إلهية من غير الممكن الغاؤها فقد يمثل التعدد ضرورة اجتماعية لبلد مثل العراق ومدينة مثل الموصل. لكن في ذات الوقت فان المواطنة حق انساني وعلينا أن نتعامل جميعنا مع ذلك الو اقع بوعي يحقق التعايش السلمي في ظل التنوع والتكامل مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة قوية بين مستوى الثقة المجتمعية ومدى الاستقرار الأمني في المحافظات العر اقية. ولذلك، فإن تعزيز الثقة المجتمعية يجب أن يكون أولوية قصوى في السياسات الحكومية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، وتوفير فرص متساوية للجميع، وتعزيز الشفافية والمحاسبة وغيرها وعلية فمن خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات وهي كما يأتي:

1. تشخيص دقيق للأسباب الجذرية لانعدام الثقة عبر إجراء دراسات ميدانية شاملة لتحديد العوامل التي ساهمت في تآكل الثقة المجتمعية، مثل الصراعات الطائفية والعرقية، والتهميش، والفساد، و انتهاكات حقوق الإنسان.

2. بناء مؤسسات قوية وشفافة من خلال تعزيز مبدأ سيادة القانون ومكافحة الفساد مع بناء مؤسسات قضائية مستقلة وفعالة و ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات الحكومية ومحاسبة المسؤولين.

3. تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار من خلال آليات التمثيل والمشاركة المجتمعية.

4. تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف المكونات المجتمعية:

5. تنظيم حوارات مجتمعية واسعة النطاق بين مختلف المكونات، مع التركيز على القواسم المشتركة والتغلب على الخلافات.

6. إعادة إعمار البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل المياه

والكهرباء والصحة والتعليم وخلق فرص عمل للشباب من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة و إعادة إعمار المناطق المدمرة وتوفير سكن مناسب للمشردين.

7. مكافحة خطاب الكراهية والتطرف وسن قوانين تجرم خطاب الكراهية والتطرف و دعم التعليم والتوعية لمواجهة الأفكار المتطرفة ، وتعزيز دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة التسامح والتعايش.

8. دعم دور المرأة والشباب: من خلال تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة و اتخاذ القرارات ودعم الشباب وتوفير فرص للتطوير المهني والشخصي، وتشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة التطوعية وبناء السلام.

9. تعزيز دور المجتمع المدني: بدعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال بناء السلام والتسامح.

10 . توفير التمويل اللازم للمشاريع المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

11. التعاون الدولي ويكون من خلال استقطاب الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق وبناء مؤسساته ، و الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال بناء السلام وحل النزاعات.

الهوامش

1-The OECD,trust government, 2024, https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trust-in-government.html .

2-Tahmina ferdous tanny and Chowdhury Abdullah al-hossienie,trust in government:factors affectingpublic trust and distrust, Jahangirnagar Journal of Administrative Studies, Department of Public Administration, No 12. June \2019 p8-10

3. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (امان) ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، كولاج ،القدس ،فلسطين ، 2016،ص60.

4. نيك جاين ، ماهي المشاركة المجتمعية ،التعريف والمبدأ والمثال والنموذج وأطار والاستراتيجيات و افضل الممارسات ،2023،/https://ideascale.com/ar

5. ينظر الى : مجموعة البنك الدولي ،العدالة وتكافؤ الفرص للجميع ،2011،/https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2011/06/29/justice-jobs-fair-chance-all

6. علي جبار الشمري ،الأساليب العلمية في ممارسة العلاقات العامة ،دار العربي للنشر والتوزيع ، سوريا ،2011،ص114.

7. يحيى مصطفى كمال الدين ، وسائط الجامعات لتنمية الهوية الوطنية :دراسة مقارنة في مصر وفرنسا واليابان ،مجلة كلية التربية -جامعة عين جامعة عين الشمس ، العدد الخامس والاربعون (الجزء الأول)، مصر ،2021، ص335

8. اليونسكو: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم :دليل لواضعي السياسات الأمم المتحدة(اليونسكو) 2019،ص20.

9. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ،منظورات النوع الاجتماعي وبناء الثقة من اجل السلام :جلب الأطراف الى طاولة المفاوضات المشتركة من خلال الثقة ،الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2020،ص 4.

10. هالة الحنفاوي ،المجتمع القبطي همومه وتطلعاته ، العربي للنشر والتوزيع ،سوريا ،2023،ص53.

11. محمد عبد البديع ،راس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الادا ،جامعة القاهرة ،مصر ،2006،ص89.

12. نيوفيلدت ارفاست وروبرت شرايتر الاب وستاركين الاب ،بناء السلام :دليل تدريب كاريتاس ،مدينة الفاتيكان ،2002،ص 181.

13-Lisa schirch ,conflivct assessment and peacebuilding planning :toward a participatory approach to human security,kumarian,2013,pxi

14. رياض حمدوش ، تطور مفهوم بناء السلام :دراسة في النظريات والمقاربات،

15. جمال منصر ،المراة ودورها كفاعل محلي في بناء السلام اسقاطات على دور المراة في الحوار وبناء السلام في ليبيا (ورقة مقدمة لمؤتمر حول الازمات والنزاعات في الوطن العربي :نحو تجاوب محلي ، قطر ، الدوحة ،16، 2017 ،ص9.

16. منشورات الام المتحدة :الجمعية العامة للأمم المتحدة ،اعلان وبرنامج عمل بشان ثقافة السلام ،قراران اتخذتهما الجمعية في الدورة الثالثة والخمسين ،1999.

17. جون بول ليدراتش ، الاعداد للسلام :تحويل النزاع الثقافات ،ترجمة نورغازي ، العراق ، 2020، ص41.

18. حسين جمعة ،ثقافة الحوار مع الاخر ،مجلة دمشق ،المجلد 24،العدد الثالث -الرابع ،2008 ،ص12.

19. مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ،الامارات العربية ،2008،ص107.

20. سليم كاطع علي ، آليات تحقيق الاندماج الوطني والتعايش السلمي في العراق ،موقع شبكة النبا المعلوماتية \صفحة اراء و أفكار-مقالات الكتاب ،2017، https://annabaa.org/arabic/authorsarticle

21. عادل عامر ،دور الامن الإنساني في تحقيق التعايش السلمي ،بحث مقدم الى المؤتمر العاشر للتسامح والسلام العيش المشترك (التنوع والتكامل)، القاهرة ،2018،10\2018\articls\pulpit.alwatannvoice.com:\\https

22-Ashraf al-Khalidi and Victor Tanner, Sectarian Violence: Radical Groups Drive Internal Displacement in Iraq, October 2006, available at www.brookings.org

23. مصفوفة النزوح تتبع النزوح ل MOI، الجولة 2015،34،Http://MOIiraq.net\dtm-page.

24. ايمان حمادي رجب ، التعايش السلمي في المجتمع الموصلي دراسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي ،مجلة اداب الفراهيدي ، المجلد 11،العدد 38 ،جامعة تكريت .كلية العلوم السياسية ،2019 ،ص403.

25. عبد الواحد مشعل عبد ،سمات الدولة الحديثة وإدارة المجتمع المتعدد رؤية نظرية في الانثربولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق ،مجلة جامعة التنمية البشرية ،حكومة إقليم كردستان ،العدد 4 ،بلا ،ص11.

26. امل هندي الخزعلي ،المواطنة ومتطلبات بناء الهوية المشتركة ،حولية المنتدى ،المنتدى العربي لابحاث الفكر والثقافة ،المجلد 1،العدد 2 ،2009،ص62

المصادر

1. اليونسكو: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم :دليل لواضعي السياسات الأمم المتحدة(اليونسكو) ،2019.

2. يحيى مصطفى كمال الدين ، وسائط الجامعات لتنمية الهوية الوطنية :دراسة مقارنة في مصر وفرنسا واليابان ،مجلة كلية التربية -جامعة عين جامعة عين الشمس ، العدد الخامس والاربعون (الجزء الأول)، مصر.

3. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ،منظورات النوع الاجتماعي وبناء الثقة من اجل السلام :جلب الأطراف الى طاولة المفاوضات المشتركة من خلال الثقة ،الأمم المتحدة ، نيويورك ، 202.

4. هالة الحنفاوي ،المجتمع القبطي همومه وتطلعاته ، العربي للنشر والتوزيع ،سوريا ،2023.

5. نيوفيلدت ارفاست وروبرت شر ايتر الاب وستاركين الاب ،بناء السلام :دليل تدريب كاريتاس ،مدينة الفاتيكان ،2002.

6. نيك جاين ، ماهي المشاركة المجتمعية ،التعريف والمبدأ والمثال والنموذج وأطار والاستر اتيجيات و افضل الممارسات ،2023،/https://ideascale.com ar

7. سليم كاطع علي ، آليات تحقيق الاندماج الوطني والتعايش السلمي في العراق ،موقع شبكة النبا المعلوماتية \صفحة اراء و أفكار-مقالات الكتاب ،2017، https://annabaa.org/arabic/authorsarticle

8. منشورات الام المتحدة :الجمعية العامة للأمم المتحدة ،اعلان وبرنامج عمل بشان ثقافة السلام ،قراران اتخذتهما الجمعية في الدورة الثالثة والخمسين ،1999.

9. مصفوفة النزوح تتبع النزوح ل MOI، الجولة 34،2015 .Http://MOIiraq.net\dtm-page

10. محمد عبد البديع ،راس المال الاجتماعي لدى الشر ائح المهنية من الطبقة الوسطى ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الاداب،جامعة القاهرة ،مصر ،2006.

11. مجموعة البنك الدولي ،العدالة وتكافؤ الفرص للجميع ، https://www.albankaldawli.org /2011 ،

12. مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ،الامارات العربية ،2008.

13. علي جبار الشمري ،الأساليب العلمية في ممارسة العلاقات العامة ،دار العربي للنشر والتوزيع ، سوريا ،2011.

14. عبد الواحد مشعل عبد ،سمات الدولة الحديثة وإدارة المجتمع المتعدد رؤية نظرية في الانثربولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق ،مجلة جامعة التنمية البشرية ،حكومة إقليم كردستان ،العدد 4 .

15. عادل عامر ،دور الامن الإنساني في تحقيق التعايش السلمي ،بحث مقدم الى المؤتمر العاشر للتسامح والسلام العيش المشترك (التنوع والتكامل)، القاهرة .

16. رياض حمدوش ، تطور مفهوم بناء السلام :دراسة في النظريات والمقاربات.

17. حسين جمعة ،ثقافة الحوار مع الاخر ،مجلة دمشق ،المجلد 24،العدد الثالث -الر ابع ،2008.

18. جون بول ليدر اتش ، الاعداد للسلام :تحويل النزاع الثقافات ،ترجمة نورغازي ، العراق ، 2020.

19. جمال منصر ،المرأة ودورها كفاعل محلي في بناء السلام اسقاطات على دور المراة في الحوار وبناء السلام في ليبيا (ورقة مقدمة لمؤتمر حول الازمات والنزاعات في الوطن العربي :نحو تجاوب محلي ، قطر، الدوحة ،16، 2017.

20. ايمان حمادي رجب ، التعايش السلمي في المجتمع الموصلي دراسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي ،مجلة اداب الفراهيدي ، المجلد 11،العدد 38 ،جامعة تكريت كلية العلوم السياسية ،2019 .

21. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (امان) ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، كولاج ،القدس ،فلسطين ، 2016.

22. امل هندي الخزعلي ،المواطنة ومتطلبات بناء الهوية المشتركة ،حولية المنتدى ،المنتدى العربي لابحاث الفكر والثقافة ،المجلد 1،العدد 2 ،2009.

23-The OECD,trust government, 2024, https://www.oecd.org

24-Tahmina ferdous tanny and Chowdhury Abdullah al-hossienie,trust in government:factors affectingpublic trust and distrust, Jahangirnagar Journal of Administrative Studies, Department of Public Administration, No 12. June \2019

25-Lisa schirch ,conflivct assessment and peacebuilding planning :toward a participatory approach to human .security,kumarian,2013,pxi